

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 22
"الإفصاح عن المعلومات المالية
حول قطاع الحكومة العامة"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 22، الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة في 2022م.

English Version of Copyright Statement	Arabic Version of Copyright Statement
<p>This [Disclosure of Financial Information about The General Government Sector] of the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) published by the International Federation of Accountants in [May 2022] in the English language, has been translated into Arabic in [February 2024], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the [Disclosure of Financial Information about The General Government Sector] was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants." The approved text of International Public Sector Accounting Standards is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>إن هذا المعيار [الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة] الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في [مايو 2022] باللغة الإنجليزية، قد تُرجم إلى اللغة العربية في [فبراير 2024]، وأُعيد إخراجها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عملية ترجمة [الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة] وأُجريت الترجمة وفقا لـ "سياسة ترجمة منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين".</p> <p>النص المعتمد لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو ذلك المنشور من الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة الترجمة واكتمالها أو عن أي تصرفات قد تترتب عليها.</p>
<p>English language text of [Disclosure of Financial Information about The General Government Sector] © [2022] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.</p>	<p>النص الإنجليزي لـ [Disclosure of Financial Information about The General Government Sector] ونشره [2022] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic text of [الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع] العامة [الحكومة العامة] © [2023] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.</p>	<p>النص العربي لـ [الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة] حقوق تأليفه ونشره [2023] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Disclosure of Financial Information about The General Government Sector:] ISBN: [978-1-60815-491-3]</p>	<p>العنوان الأصلي: [IPSAS Disclosure of Financial Information about The General Government Sector]. ردمك 3-491-60815-1-978 .</p>
<p>“International Federation of Accountants”, “International Public Sector Accounting Standards Board”, “International Public Sector Accounting Standards”, “Recommended Practice Guidelines”, “IFAC”, “IPSASB”, “IPSAS”, “RPG” and their respective logos are trademarks or registered trademarks of the International Federation of Accountants (IFAC).</p>	<p>إن الأسماء "الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"إرشادات الممارسات الموصى بها" والاختصارات "IFAC" و"IPSASB" و"IPSAS" و"RPG" والشعارات الخاصة بكل منها هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين.</p>

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	14-2
التقارير القطاعية	8-7
الأسس الإحصائية للتقرير المالي	11-9
السياسات المحاسبية	14-12
تعريفات	22-15
منشآت قطاع الأعمال الحكومية	16
قطاع الحكومة العامة	22-17
قطاع الشركات المالية العامة	19
قطاع الشركات غير المالية العامة	22-20
السياسات المحاسبية	34-23
التفصيل الإضافي	34-33
الإفصاح	46-35
المطابقة مع القوائم المالية الموحدة	44-43
المطابقة مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي	46-45
تاريخ السريان	48-47
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" في الفقرات 1-48. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 22 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة. روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 22 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 22 (طبعة 2022)، وأبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم ايضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار. تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات الإفصاح للحكومات التي تختار عرض المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في قوائمها المالية الموحدة. ويمكن أن يعزز الإفصاح عن معلومات ملائمة حول قطاع الحكومة العامة من شفافية القوائم المالية بما يساعد على فهم أفضل للعلاقة بين الأنشطة السوقية والأنشطة غير السوقية للحكومة، وبين القوائم المالية والأسس الإحصائية للتقرير المالي.

النطاق

2. يتعين على الحكومة التي تُعد وتعرض قوائم مالية موحدة بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وتختار أن تفصح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة أن تقوم بذلك وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.
3. تجمع الحكومات الأموال من الضرائب والتحويلات ومجموعة من الأنشطة السوقية وغير السوقية لتمويل الأنشطة الخدمية التي تقدمها. وتعمل الحكومات من خلال مجموعة من الجهات لتقديم السلع والخدمات لمواطنيها. وتعتمد بعض الجهات بشكل رئيس على الاعتمادات المالية أو المخصصات من الضرائب أو الإيرادات الحكومية الأخرى لتمويل أنشطة تقديم الخدمات، إلا أنها قد تنفذ أنشطة إضافية لتحقيق الإيرادات بما في ذلك الأنشطة التجارية في بعض الحالات. وقد تولد الجهات الأخرى أموالها بشكل رئيس أو جوهري من الأنشطة التجارية.
4. تقدم القوائم المالية لحكومة ما المُعدّة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام نظرة عامة على (أ) الأصول المسيطر عليها والالتزامات التي تتحملها الحكومة، (ب) وتكلفة الخدمات التي تقدمها الحكومة، و (ج) الضرائب والإيرادات الأخرى التي يُحصّل عليها لتمويل تقديم تلك الخدمات. وتُعدّ القوائم المالية الخاصة بالحكومة، التي تقدم خدمات من خلال جهات مسيطر عليها، سواء كانت معتمدة بشكل رئيس على موازنة الحكومة لتمويل أنشطتها أم لا، قوائم مالية موحدة.
5. في بعض الدول، يمكن أيضاً إصدار قوائم مالية وموازنات خاصة بالحكومة، أو قطاعاتها، وفقاً للأسس الإحصائية في التقرير المالي. وتعكس هذه الأسس المتطلبات المتسقة والمستمدة من نظام الحسابات القومية، 2008 (SNA 2008) الذي أعدته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتركز هذه الأسس الإحصائية للتقرير المالي على تقديم المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة. ويضم قطاع الحكومة العامة الجهات غير الهادفة للربح التي تقوم بأنشطة غير سوقية وتعتمد بشكل رئيس على الاعتمادات المالية أو المخصصات من موازنة الحكومة لتمويل أنشطة تقديم الخدمات (والتي يشار إليها فيما بعد بالجهات أو الأنشطة غير السوقية). وكذلك يجوز أن تقدم الأسس الإحصائية للتقرير المالي معلومات حول (أ) قطاع الشركات الحكومي الذي يعمل بشكل رئيس في أنشطة السوق (التي تتميز عادة بكونها قطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة) (ب) وحول القطاع العام بمجمله. وقد حُدّدت الخصائص الرئيسية لقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة في الفقرتين 19 و20 من هذا المعيار.
6. توحد القوائم المالية الجهات المسيطر عليها فقط. مثل هذا الحصر لا يوجد في الأسس الإحصائية للتقرير المالي. وفي بعض الدول، تسيطر الحكومة الوطنية على حكومات

الولايات/المناطق والحكومات المحلية وعلى جهات الحكومة المحلية، وبالتالي توحد قوائمها المالية هذه المستويات من الحكومة، إلا أن ذلك لا ينطبق في دول أخرى. في جميع الدول، وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، تدمج القطاعات الحكومية العامة التابعة لجميع مستويات الحكومة ولذا يتضمن قطاع الحكومة العامة في بعض الدول وحدات لا تشمل القوائم المالية توحيداً لها. ويتطلب هذا المعيار تفصيل القوائم المالية الموحدة للحكومة. وبالتالي فهو يحظر عرض أي جهة، كجزء من قطاع الحكومة العامة، لم تُوحد في القوائم المالية للحكومة.

التقارير القطاعية

7. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية* الإفصاح عن معلومات محددة حول الأنشطة التي تقوم بها الجهة لأداء الخدمات والموارد المخصصة لدعم هذه الأنشطة لأغراض المساءلة وصنع القرار. وبخلاف القطاعات التي كان التقرير عنها في الأسس الإحصائية للتقرير المالي، فإن القطاعات التي كان التقرير عنها وفقاً للمعيار 18، لا تقوم على التمييز بين الأنشطة السوقية وغير السوقية.
8. لا يغني الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة عن الحاجة لتقديم إفصاحات حول القطاعات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18. ذلك لأن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة وحده لا يقدم تفاصيل كافية لتساعد المستخدمين على تقييم الأداء الماضي للجهة في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية لتقديم الخدمات، في حين تُحقق تلك الأهداف من خلال جهات غير تابعة لقطاع الحكومة العامة. فعلى سبيل المثال، فإن تحديد قطاع الحكومة العامة كقطاع، لا يقدم معلومات حول أداء الحكومة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاتصالات أو الرعاية الصحية أو التعليم في حين تقدم الشركات الحكومية والشركات شبه الحكومية الخدمات المرتبطة بتلك الأهداف. ونظراً لأن قطاع الحكومة العامة هو جزء فرعي من الحكومة ككل، فإنه يجب أن تستبعد المعلومات المهمة إذا لم تعرض الحكومة معلومات قطاعية في قوائمها المالية الموحدة.

الأسس الإحصائية للتقرير المالي

9. تختلف أهداف القوائم المالية المُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وتلك التي تُعدّ وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي في بعض الجوانب. إذ تهدف القوائم المالية المُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام إلى تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات والتدليل على مساءلة الجهة عن الموارد المعهودة لها والتي تسيطر عليها. بينما تهدف القوائم المالية المُعدة وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي إلى توفير معلومات ملائمة لتحليل وتقييم سياسات المالية العامة، لا سيما أداء قطاع الحكومة العامة والقطاع العام الأوسع في الدولة. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه يمكن وصف الأسس الإحصائية لإعداد التقرير المالية بمصطلحات محاسبية، إلا أنها قد تختلف بطرق مهمة عن نظام المحاسبة المالية ذي الصلة الذي تأخذ منه معظم الإحصاءات المتعلقة بالشؤون المالية الحكومية. ومع ذلك، فهناك أوجه التشابه بين معايير المحاسبة للقطاع العام والأسس الإحصائية للتقرير المالي في معالجة المعاملات والأحداث. فعلى سبيل المثال، تطبق كل منهما أساس الاستحقاق المحاسبي كما يتناولان معاملات وأحداثاً متشابهة، ويتطلب كل منهما في بعض الجوانب نوعاً مشابهاً من هيكل إعداد التقارير.
10. في بعض الدول، يمكن أن يدعم الإفصاح عن معلومات مناسبة حول قطاع الحكومة العامة

في القوائم المالية ويعزز اتخاذ القرارات والمساءلة بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم. فعلى سبيل المثال، يتسق الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة مع تعزيز شفافية التقرير المالي كما سيساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم ما يلي بشكل أفضل:

أ. الموارد المخصصة لدعم أنشطة تقديم الخدمات من قبل قطاع الحكومة العامة، والأداء المالي للحكومة في تقديم تلك الخدمات؛ و

ب. العلاقة بين قطاع الحكومة العامة وقطاعات الشركات وتأثير كل منها على الأداء المالي بصورة شاملة.

11. في الدول التي تُعد فيها القوائم المالية للحكومة وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي وتُنشر بشكل واسع؛ يشكل الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية طققة وصل مفيدة بين القوائم المالية المُعدّة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وتلك المُعدّة وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي. وهذا سيساعد المستخدمين في مطابقة المعلومات المعروضة في القوائم المالية مع المعلومات المعروضة في التقارير الإحصائية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 24، *عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية* أن تتضمن القوائم المالية مقارنة المبالغ المقدرة والفعلية على أساس يتسق مع الأساس المستخدم في الموازنة. وعند إعداد موازنات الحكومة لقطاعات الحكومة العامة بدلاً من الحكومة ككل، تكون المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة المفصّل عنها وفقاً لهذا المعيار ذات صلة بالمقارنات المطلوبة في ذلك المعيار.

السياسات المحاسبية

12. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء* تطوير سياسات محاسبية للتأكد من أن القوائم المالية تقدم معلومات تستوفي عددًا من الخصائص النوعية. وقد يضيف جمع وعرض بيانات قطاع الحكومة العامة التي تلبّي الخصائص النوعية للمعلومات المقدمة في القوائم المالية ومتطلبات المراجعة ذات العلاقة، بشكل كبير، إلى عبء عمل معدي القوائم المالية والمراجعين في العديد من الدول، وقد يزيد من درجة تعقيد القوائم المالية. وسيكون هذا هو الحال على وجه الخصوص في الدول التي لا يُعد فيها حاليًا القوائم المالية بناءً على إفصاحات قطاع الحكومة العامة أو اشتغالها عليها، وفقاً للأسس الإحصائية للتقرير المالي. وعلاوة على ذلك، في بعض الدول قد لا يعتمد المستخدمون على القوائم المالية للحصول على معلومات حول قطاع الحكومة العامة. وفي تلك الدول، قد تكون التكاليف المرتبطة بإعداد وعرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة كجزء من القوائم المالية أكبر من المنافع المرجوة منها. لذلك، يسمح هذا المعيار، دون إلزام، بالإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة. ويُحدّد ما إذا كان سيتم الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية أم لا، من قبل الحكومة أو سلطة أخرى ذات اختصاص في كل دولة.

13. يتطلب هذا المعيار بأنه عند الإفصاح عن قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية، فإنه يجب الإفصاح وفقاً للمتطلبات المبينة في هذا المعيار. وهذا يضمن وجود عرض مناسب لقطاع الحكومة العامة في القوائم المالية وأن تلبّي تلك الإفصاحات بشأن قطاع الحكومة العامة الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بما في ذلك الملاءمة، والتعبير الموثوق، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق منها.

14. تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام عمومًا على جميع جهات القطاع العام. مع ذلك، من

الممكن فقط الإفصاح عن عرض ذي معنى لقطاع الحكومة العامة في الحكومة - وليست جهاتها الفردية المسيطر عليها. ولذلك، يحدد هذا المعيار متطلبات التطبيق من قبل الحكومة عند إعداد قوائم مالية موحدة على أساس الاستحقاق المحاسبي كما هو مبين في معايير المحاسبة للقطاع العام، وقد تشمل هذه الحكومات حكومات وطنية وحكومات ولايات/مناطق وحكومات محلية¹.

تعريفات

15. يستخدم المصطلح التالي في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرينه:
قطاع الحكومة العامة يشمل هذا القطاع جميع الجهات التي تتكون منها الحكومة العامة كما هي معرفة في الأسس الإحصائية لإعداد القوائم المالية.
وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

منشآت قطاع الأعمال الحكومية

16. [حذفت].

قطاع الحكومة العامة

17. بموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، يشمل القطاع العام قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة. ويجوز تحديد مجموعات فرعية إضافية ضمن القطاعات لأغراض إحصائية تحليلية.
18. يعرف نظام الحسابات القومية 2008 قطاع الحكومة العامة بأنه يتألف من (أ) جميع وحدات الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية القائمة، (ب) وصناديق الضمان الاجتماعي على مستوى الحكومة، (ج) والمؤسسات غير الهادفة للربح وغير السوقية المسيطر عليها من قبل وحدات حكومية. وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، يتضمن قطاع الحكومة العامة العمليات المركزية للحكومة وعادة ما يشمل جميع الجهات المقيمة غير الهادفة للربح وغير السوقية التي يتم تمويل عملياتها بشكل رئيس من قبل الحكومة والجهات الحكومية. وبالتالي، فإن تمويل هذه الجهات يستمد بشكل رئيس من اعتماد مالي وتوزيع الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتوزيعات الأرباح من الشركات الحكومية والإيرادات الأخرى والقروض. ويتضمن قطاع الحكومة العامة عادة جهات مثل الوزارات والمحاكم القضائية والمؤسسات التعليمية العامة ووحدات الرعاية الصحية العامة وجهات حكومية أخرى. ولا يتضمن قطاع الحكومة العامة الشركات المالية العامة أو الشركات غير المالية العامة. ويتم الإفصاح عن معلومات قطاع الحكومة العامة في تلك الدول التي يُعَدُّ فيها تعزيز العلاقة بين معايير المحاسبة للقطاع العام والأسس الإحصائية للتقرير المالي أمراً مفيداً وملائماً لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية. لذلك يتعين على الحكومات التي تختار تقديم إفصاحات حول قطاع الحكومة العامة أن تتأكد من اتساق المعلومات حول قطاع الحكومة العامة المضمنة في القوائم المالية مع تعريف قطاع الحكومة العامة وأي تفسيرات معتمدة له في

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكّل الحكومة في المملكة مركزي.

الأسس الإحصائية للتقرير المالي في دولها.

قطاع الشركات المالية العامة

19. يشمل قطاع الشركات المالية العامة الشركات المالية المقيمة المسيطر عليها من قبل الحكومة وشبه الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تعمل بشكل رئيس في مجال الوساطة المالية وتقديم الخدمات المالية إلى السوق. ويتضمن هذا القطاع البنوك المسيطر عليها من قبل الحكومة، بما في ذلك البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى التي تزاوّل نشاطها على أساس سوقي.

قطاع الشركات غير المالية العامة

20. يشمل قطاع الشركات غير المالية العامة، الشركات غير المالية المقيمة المسيطر عليها من قبل الحكومة وشبه الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج بسلعاً أو خدمات غير مالية للسوق. ويتضمن هذا القطاع جهات مثل المرافق العامة وجهات أخرى تقوم بالمتاجرة بالسلع والخدمات.

21. تعرف الأسس الإحصائية للتقرير المالي:
أ. الشركات على أنها جهات نظامية ذات شخصية اعتبارية أُسّست لأغراض إنتاج سلع وخدمات للسوق؛ و
ب. أشباه الشركات على أنها مؤسسات غير منظمة أو خلاف ذلك أنشئت بشكل نظامي، إلا أنها تعمل كما لو كانت شركات؛ و
ج. المؤسسات غير الهادفة للربح على أنها جهات نظامية أو جهات أخرى تنتج أو توزع سلع وخدمات، إلا أنها لا تولد مكاسب مالية للجهة المسيطرة.

22. تتمتع جهات القطاع العام التجارية بخصائص مماثلة لخصائص شركة عامة أو شبه شركة عامة كما عُرّفت في الأسس الإحصائية للتقرير المالي. مع ذلك، قد لا يكون هناك تطابق بين جهات القطاع العام التجارية وقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة. على سبيل المثال، لا تُصنف جهة قطاع عام تجارية غير مقيمة على أنها شركة مالية عامة أو شركة غير مالية عامة.

السياسات المحاسبية

23. يجب الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة بالتوافق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للحكومة باستثناء ما هو مطلوب في الفقرتين 24 و25.

24. عند عرض المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة، لا يجب على الجهات تطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة* فيما يتعلق بالجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة.

25. يجب على قطاع الحكومة العامة أن يثبت الاستثمار الخاص به في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة على أنه أصل، ويجب أن تكون المحاسبة عن ذلك الأصل بالقيمة الدفترية لصافي أصول الجهات المستثمر بها.

26. يعكس هذا المعيار وجهة النظر القائلة بأنه يجب تفصيل القوائم المالية الموحدة للحكومة التي تختار الإفصاح عن المعلومات حول قطاع الحكومة العامة لعرض قطاع الحكومة العامة

كقطاع واحد للحكومة المُعدة للقوائم المالية. وبالالتساق مع وجهة النظر هذه، يتطلب هذا المعيار أن تطبق نفس التعريفات ونفس متطلبات الإثبات والقياس والعرض التي تطبق عند إعداد القوائم المالية الموحدة على إفصاح قطاع الحكومة العامة، باستثناء واحد. ويتلخص ذلك الاستثناء في عدم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35 فيما يخص علاقة قطاع الحكومة العامة مع الجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة.

27. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 35 من الجهات المسيطرة إعداد قوائم مالية توحيد الجهات المسيطر عليها على أساس كل بند على حدة. ويحتوي معيار المحاسبة للقطاع العام 35 أيضًا على (أ) نقاش مفصل لمفهوم السيطرة كما ينطبق على القطاع العام وعلى (ب) إرشادات حول تحديد ما إذا كانت السيطرة موجودة لأغراض للتقرير المالي. وبالالتساق مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 35، ستُوجد الجهات في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة كما عُرِّفت في الأسس الإحصائية للتقرير المالي التي تُعدُّ جهاتٍ مسيطراً عليها من قبل الحكومة في القوائم المالية للحكومة.

28. تعبر القوائم المالية المُعدة بالاتساق مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي عن تأثير قطاع الحكومة العامة على القطاع العام ككل و -في سياق نظام الحسابات القومية 2008 -على الاقتصاد الوطني. وبالالتساق مع ذلك التركيز، تتطلب الأسس الإحصائية للتقرير المالي أن تعرض القوائم المالية الخاصة بقطاع الحكومة العامة جهات القطاع العام خارج ذلك القطاع كاستثمارات في قطاعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، لا تُستبعد معاملات قطاع الحكومة العامة مع الجهات في قطاعات أخرى من قائمة العمليات الحكومية أو قائمة مماثلة.

29. ينتج عن تطبيق متطلبات التوحيد الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 على قطاع الحكومة العامة إعادة عرض القوائم المالية الموحدة للحكومة، بدلاً من القوائم المالية لقطاع الحكومة العامة.

30. لذلك، عند الإفصاح عن المعلومات المالية بشأن قطاع الحكومة العامة، تُستبعد الأرصدة والمعاملات بين الجهات ضمن قطاع الحكومة العامة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35. مع ذلك، لا تُستبعد الأرصدة والمعاملات بين جهات قطاع الحكومة العامة والجهات في قطاعات أخرى.

31. يتطلب هذا المعيار من قطاع الحكومة العامة إثبات استثماراته في الجهات بقطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة بالقيمة الدفترية لصافي أصول تلك الجهات. ويضمن ذلك أن تعكس إفصاحات قطاع الحكومة العامة تفصيلاً للمعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية الموحدة للحكومة والتي تشكل جزءاً منها. وبالالتساق مع كون قطاع الحكومة العامة تفصيلاً للقوائم المالية الموحدة للحكومة، يكون إثبات التغيرات في القيمة الدفترية لصافي أصول تلك الجهات بنفس الطريقة التي يكون بها الإثبات في القوائم المالية الموحدة للحكومة.

32. تتطلب الأسس الإحصائية للتقرير المالي إعادة تقييم جميع الأصول والالتزامات (باستثناء القروض) إلى القيمة السوقية في كل تاريخ للقوائم المالية. وتتضمن معايير المحاسبة للقطاع العام متطلبات قياس مختلفة وتقتضي أو تسمح بتحديد تكلفة فئات معينة من الأصول

والالتزامات وتحديد قيمها الحالية. ولا تتطلب أن يُعادَ تقييم جميع الأصول والالتزامات إلى القيم السوقية. لذلك، فإن قياس الأصول والالتزامات في إفصاح قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية، بما في ذلك الاستثمار في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة، قد يختلف عن أسس القياس المعتمدة في الأسس الإحصائية للتقرير المالي.

التفصيل الإضافي

33. في بعض الدول، قد تسيطر الحكومات الوطنية على حكومات المناطق و/أو الحكومات المحلية وبذلك سوف توحيد القوائم المالية للحكومة الوطنية مستويات مختلفة من الحكومة. إذا وحدت القوائم المالية مستويات مختلفة من الحكومة، يجوز تقديم تفصيل إضافي للقوائم المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار للإفصاح بشكل منفصل عن معلومات بشأن قطاع الحكومة العامة على كل مستوى من مستويات الحكومة.

34. ولا يتطلب هذا المعيار هذا التفصيل الإضافي. بالرغم من ذلك، يجوز عرضها لمساعدة المستخدمين على أن يفهموا بشكل أفضل العلاقة بين أنشطة قطاع الحكومة العامة لكل مستوى من مستويات الحكومة الموحدة في القوائم المالية، والعلاقة بين القوائم المالية والأسس الإحصائية للتقرير المالي في تلك الدول.

الإفصاح

35. يجب أن يتضمن الإفصاح فيما يخص قطاع الحكومة العامة على الأقل ما يلي:

- أ. الأصول حسب الفئات الرئيسية، مع إظهار الاستثمار للقطاعات الأخرى بشكل منفصل؛ و
- ب. الالتزامات حسب الفئات الرئيسية؛ و
- ج. صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و
- د. مجموع زيادة ونقصان إعادة التقييم وبنود أخرى للإيرادات والمصروفات المثبتة بشكل مباشر في صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و
- هـ. الإيراد حسب الفئات الرئيسية؛ و
- و. المصروفات حسب الفئات الرئيسية؛ و
- ز. الفائض أو العجز؛ و
- ح. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حسب الفئات الرئيسية؛ و
- ط. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؛ و
- ي. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ويجب ألا تكون طريقة عرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة أبرز من القوائم المالية للحكومة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.

36. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 1 مجموعة كاملة من القوائم المالية (على أساس الاستحقاق) مثل قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية وإيضاحات القوائم المالية.

37. يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن الفئات الرئيسية للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية الظاهرة في القوائم المالية. ولا يحدد هذا المعيار الطريقة التي يجب بها إجراء إفصاحات قطاع الحكومة العامة. ويجوز للحكومات إذا التي تختار عمل إفصاحات عن قطاع الحكومة العامة وفقاً لهذا المعيار، أن تقدم مثل هذه الإفصاحات عن طريق (أ) الإفصاح

في الإيضاحات أو (ب) الأعمدة المنفصلة في القوائم المالية الأساسية (ج) أو بطريقة أخرى خلاف ذلك حسبما يُعَدُّ ملائماً في دولها. ومع ذلك، يجب ألا تكون طريقة عرض إفصاحات قطاع الحكومة العامة أبرز من القوائم المالية الموحدة للحكومة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.

38. من أجل مساعدة المستخدمين على فهم علاقة المعلومات المالية المعروضة لقطاع الحكومة العامة بالعمليات الحكومية، فإن الأسس الإحصائية للتقرير المالي تتطلب تفصيل مجموع المصروفات الحكومية والإفصاح عنها حسب الفئة بناءً على الطبيعة الاقتصادية للمصروفات أو حسب تصنيف وظائف الحكومة. ولا يتطلب هذا المعيار -ولا يحظر- أن تقوم الجهات التي تُفصح عن معلومات قطاع الحكومة العامة بعرض معلومات تفصيلية عن قطاع الحكومة العامة مصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية أو بالاتساق مع أسس تصنيف وظائف الحكومة. وقد تكون تصنيفات وظائف الحكومة المعتمدة فيما يخص إفصاح قطاع الحكومة العامة مماثلة للتصنيفات المتبناة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18.

39. تُقدم الجهات أيضاً أية إفصاحات إضافية تكون ضرورية للمستخدمين من أجل فهم طبيعة المعلومات المعروضة.

40. يجب على الجهات التي تُعد إفصاح قطاع الحكومة العامة أن تفصح عن الجهات المهمة المسيطر عليها المُضمنة في قطاع الحكومة العامة وعن أي تغييرات في تلك الجهات من الفترة السابقة، إلى جانب توضيح الأسباب وراء عدم تضمين مثل هذه الجهات التي ضُمَّت سابقاً في قطاع الحكومة العامة.

41. يتطلب هذا المعيار من الجهات التي تختار الإفصاح عن المعلومات بشأن قطاع الحكومة العامة أن تُفصح عن قائمة بالجهات المهمة المسيطر عليها المُضمنة في قطاع الحكومة العامة. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 35 من الجهات التي تُعد قوائم مالية موحدة أن تفصح عن قائمة بالجهات المهمة المسيطر عليها المُضمنة في القوائم المالية الموحدة. إن الإفصاح عن الجهات الموحدة في القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35 التي تُضمّن ت في قطاع الحكومة العامة ستساعد المستخدمين على فهم العلاقة بين المعلومات حول الحكومة وقطاع الحكومة العامة التابع لها وعلى فهم معلومات قطاع الحكومة العامة بطريقة أفضل.

42. وعلى نحو مماثل، فإن الإفصاح عن التغييرات في الجهات المسيطر عليها المُضمنة في قطاع الحكومة العامة ستمكن المستخدمين من مراقبة العلاقة بين القوائم المالية الموحدة ومعلومات قطاع الحكومة العامة مع مرور الزمن.

المطابقة مع القوائم المالية الموحدة

43. يجب مطابقة إفصاحات قطاع الحكومة العامة مع القوائم المالية الموحدة للحكومة، مع إظهار مبلغ التعديل بشكل منفصل على كل بند مناظر في تلك القوائم المالية.

44. يتطلب هذا المعيار مطابقة المبالغ المفصح عنها فيما يخص قطاع الحكومة العامة مع المبالغ المعادلة لها في القوائم المالية الموحدة للحكومة. وستقوم الجهات بعرض التعديل بشكل منفصل في مبلغ استثمار الأصل في قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة المحددة وفقاً للفقرة 23 والتعديلات على كل بند من البنود التي كان الإفصاح عنها بشكل منفصل وفقاً للفقرة 35. بالإضافة إلى ذلك، قد تفصح الجهات (دون إلزام بذلك)

بشكل منفصل عن مبلغ التعديل على كل بند من البنود المنسوبة إلى قطاعي الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة. ومن شأن هذه المطابقة أن تمكن الحكومة من الوفاء بواجباتها المتعلقة بالمساءلة بطريقة أفضل من خلال توضيح العلاقة بين مبالغ كل بند لقطاع الحكومة العامة مع المبلغ المجموع لذلك البند في القوائم المالية للحكومة.

المطابقة مع الأسس الإحصائية للتقرير المالي

45. لدى الأسس الإحصائية للتقرير المالي ومعايير المحاسبة للقطاع العام العديد من أوجه الشبه في معالجتها لمعاملات وأحداث محددة. مع ذلك، فإن هناك أيضاً اختلافات. فعلى سبيل المثال، وبالإضافة إلى الاختلافات في أسس قياس الأصول والالتزامات الموضحة في الفقرة 32 أعلاه، تعالج الأسس الإحصائية للتقرير المالي توزيعات الأرباح كمصروفات في حين تعالجها معايير المحاسبة للقطاع العام على أنها توزيعات. كما تميز الأسس الإحصائية للتقرير المالي أيضاً بين المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في عرض المعلومات المالية التي لا تظهر حالياً في القوائم المالية الموحدة، وتركز على مقاييس معينة ذات علاقة بتحليل السياسة المالية مثل صافي الإقراض/الاقتراض، وفائض/عجز النقد.

46. لا يتطلب هذا المعيار مطابقة إفصاح قطاع الحكومة العامة في القوائم المالية الموحدة مع إفصاح قطاع الحكومة العامة بموجب الأسس الإحصائية للتقرير المالي، ويعود سبب ذلك إلى المخاوف المتعلقة بقابلية التطبيق وتكاليف ومنافع مثل هذا المتطلب في جميع الدول. مع ذلك، لا يمنع تضمين مثل هذه المطابقة من خلال الإفصاح في الإيضاحات.

تاريخ السريان

47. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

47أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

47ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 22].

48. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ

5. إرشادات التنفيذ

إرشادات التنفيذ

تُرافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 22 لكنها لا تشكل جزءًا منه.

هيكل توضيحي للقوائم المالية

مقتطف من القوائم المالية للحكومة

مقتطف من الإيضاحات على القوائم المالية

ملاحظة: الإفصاحات المتعلقة بقطاع الحكومة العامة

يتم الإفصاح عن المعلومات التالية لقطاع الحكومة العامة. وهي تعكس السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الموحدة، باستثناء أن متطلبات التوحيد قد تباينت فيما يتعلق بقطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة. ووفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة" لا يُؤدّد قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات المالية العامة في إفصاح قطاع الحكومة العامة، ولكن تُثبّت كاستثمارات في قطاع الحكومة العامة. وتُعرّض الاستثمارات في قطاع الشركات المالية العامة وقطاع الشركات غير المالية العامة كبنود منفصل، ويكون قياسها بالقيمة الدفترية لصافي أصول الشركات المستثمر فيها.

ويتألف قطاع الحكومة العامة من جميع وزارات الحكومة المركزية والجهات الأخرى التي تسيطر عليها الحكومة التي تقوم بشكل رئيس بأنشطة غير سوقية. وهذه الجهات هي:

وزارة س

ذ

ض

وخلال فترة القوائم المالية، أُعيد تشكيل الأنشطة المتعلقة بالخدمات البريدية، التي كانت تقوم بها وزارة الاتصالات في السابق، على أساس تجاري ولم تُعدّ مُضمنة في المعلومات المالية المقدمة عن قطاع الحكومة العامة.

قائمة المركز المالي لقطاع الحكومة العامة -

في 31 ديسمبر، 20X2

(ألف ريال سعودي)

قطاع الحكومة العامة	الشركات المالية العامة والشركات المالية العامة غير	الاستيعادات	المجموع
20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1

الأصول

إرشادات التنفيذ

إرشادات التنفيذ									
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	الأصول المتداولة
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	النقد ومعادلات النقد
	X	X			X	X	X	X	ذمم مدينة
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	المخزون
	X	X			X	X	X	X	دفعات مقدمة
	X	X			X	X	X	X	استثمار
	X	X			X	X	X	X	أصول متداولة أخرى
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	الأصول غير المتداولة
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	ذمم مدينة
	X	X			X	X	X	X	استثمارات
	X	X	(X)	(X)			X	X	استثمار في قطاعات أخرى
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	أصول مالية أخرى
	X	X			X	X	X	X	البنية التحتية والآلات والمعدات
	X	X			X	X	X	X	الأراضي والمباني
	X	X			X	X	X	X	الأصول غير الملموسة
	X	X			X	X	X	X	الأصول غير المالية الأخرى
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	مجموع الأصول
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	الالتزامات
	X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	الالتزامات المتداولة
	X	X			X	X	X	X	ذمم دائنة
	X	X			X	X	X	X	قروض قصيرة الأجل
	X	X			X	X	X	X	الجزء المتداول من القروض
	X	X			X	X	X	X	مخصصات

إرشادات التنفيذ

X	X		X	X	X	X	منافع الموظفين
X	X	(X)	(X)	X	X	X	التزامات متداولة أخرى
X	X	(X)	(X)	X	X	X	الالتزامات غير المتداولة
X	X	(X)	(X)	X	X	X	ذمم دائنة
X	X			X	X	X	قروض
X	X			X	X	X	مخصصات
X	X			X	X	X	منافع الموظفين
X	X	(X)	(X)	X	X	X	التزامات أخرى
X	X	(X)	(X)	X	X	X	
X	X	(X)	(X)	X	X	X	مجموع الالتزامات
X	X	(X)	(X)	X	X	X	صافي الأصول
X	X	(X)	(X)	X	X	X	صافي الأصول / حقوق الملكية
X	X	(X)	(X)	X	X	X	احتياطات
X	X	(X)	(X)	X	X	X	الفائض (العجز)
X	X	(X)	(X)	X	X	X	المتراكم
X	X	(X)	(X)	X	X	X	
X	X	(X)	(X)	X	X	X	مجموع صافي الأصول / حقوق الملكية

قائمة الأداء المالي لقطاع الحكومة العامة -
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 - تصنيف الوظائف الحكومية
(ألف ريال سعودي)

قطاع الحكومة العامة	الشركات المالية العامة	الاستيعادات	المجموع
---------------------	------------------------	-------------	---------

إرشادات التنفيذ

				والشركات غير المالية العامة			
20X2 20X1		20X2 20X1		20X2 20X1	20X2 20X1		
X	X	(X)	(X)		X	X	الإيرادات الضرائب
	X	(X)	(X)	X	X	X	الرسوم، والمخالفات، والغرامات
	X	(X)	(X)	X	X	X	الإيرادات من قطاعات أخرى
	X			X	X	X	التحويلات من حكومات أخرى
	X	(X)	(X)	X	X	X	الإيرادات التشغيلية الأخرى
	X	(X)	(X)	X	X	X	مجموع الإيرادات
	X				X	X	المصروفات الخدمات العامة للجمهور
	X				X	X	الدفاع
	X			X	X	X	النظام العام وشؤون السلامة العامة
	X				X	X	الشؤون الاقتصادية
	X	(X)	(X)	X	X	X	حماية البيئة
	X	(X)	(X)	X	X	X	الإسكان ومرافق المجتمع
	X			X	X	X	الصحة
	X				X	X	الترفيه والثقافة والدين
	X	(X)	(X)	X	X	X	التعليم
	X	(X)	(X)	X	X	X	الحماية الاجتماعية

إرشادات التنفيذ

إرشادات التنفيذ					
	X X	(X) (X)	X X	X X	مجموع المصروفات
	X X	(X) (X)	X X	X X	فائض/(عجز) الفترة
قائمة الأداء المالي لقطاع الحكومة العامة - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20X2 - التصنيف الاقتصادي للمصروفات (طريقة عرض بديلة) (ألف ريال سعودي)					
	المجموع	الاستبعادات	الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة	قطاع الحكومة العامة	
	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	20X2 20X1	
	X X	(X) (X)		X X	الإيرادات الضرائب
	X X	(X) (X)	X X	X X	الرسوم، المخالفات، الغرامات
	X X	(X) (X)	X X	X X	الإيرادات من قطاعات أخرى
	X X		X X	X X	التحويلات من حكومات أخرى
	X X	(X) (X)	X X	X X	الإيرادات التشغيلية الأخرى
	X X	(X) (X)	X X	X X	مجموع الإيرادات
	X X	(X) (X)	X X	X X	المصروفات تعويضات الموظفين
	X X	(X) (X)	X X	X X	استخدام السلع والخدمات

إرشادات التنفيذ

X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	استهلاك رأس المال الثابت
X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	الفائدة
X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	الإعانات
X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	المنافع الاجتماعية
X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	مصروفات أخرى
X	X			X	X	X	X	مجموع المصروفات
X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	
X	X	(X)	(X)	X	X	X	X	فائض / (عجز) الفترة

قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية للخدمة العامة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2 (ألف ريال سعودي)

المجموع	الاستبعاد	الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة	قطاع الحكومة العامة			
			الفائض / العجز المتراكم	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي إعادة التقييم	
X	X	X	X	(X)	X	الرصيد في 31 ديسمبر 20X0
X		X			X	الفائض من إعادة تقييم العقارات
(X)	X	(X)			(X)	العجز من إعادة تقييم الاستثمارات
(X)		(X)		(X)		فروقات تحويل العملات
X	(X)	X		(X)	X	صافي المكاسب والخسائر غير المثبتة في قائمة الأداء المالي
X	(X)	X	X			صافي فائض الفترة
X	(X)	X	X	(X)	X	الرصيد في 31 ديسمبر 20X1
(X)	X	(X)			(X)	العجز من إعادة تقييم العقارات
X	(X)	X			X	الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات
X		X		(X)		فروقات تحويل العملات

إرشادات التنفيذ

	(X)	(X)	(X)		(X)	(X)	صافي المكاسب والخسائر غير المثبتة في قائمة الأداء المالي
	(X)	(X)	(X)	(X)			صافي عجز الفترة
	X	(X)	X	X	(X)	X	الرصيد في 31 ديسمبر 20X2

قائمة التدفقات النقدية لقطاع الحكومة العامة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2 (ألف ريال سعودي)

المجموع	الاستبعادات		الشركات المالية العامة والشركات غير المالية العامة		قطاع الحكومة العامة		
	20X2	20X1	20X2	20X1	20X2	20X1	
							التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
							المقبوضات
	X	X	(X)	(X)		X	الضرائب
	X	X	(X)	(X)	X	X	مبيعات السلع والخدمات
	X	X	(X)	(X)	X	X	المنح
	X	X			X	X	الفائدة المستلمة
			(X)	(X)			توزيعات الأرباح من القطاعات الأخرى
			(X)	(X)		X	إلى الحكومة
	X	X	(X)	(X)	X	X	مقبوضات أخرى
							المدفوعات
	(X)	(X)			(X)	(X)	تكاليف الموظفين
	(X)	(X)			(X)	(X)	منافع التقاعد
	(X)	(X)			(X)	(X)	الموردون

إرشادات التنفيذ

(X) (X)		(X) (X)	(X) (X)	الفائدة المدفوعة
	X X	(X) (X)		توزيعات الأرباح إلى
				القطاعات
				الأخرى
(X) (X)	X X	(X) (X)	(X) (X)	مدفوعات أخرى
X X	(X) (X)	X X	X X	صافي التدفقات
				النقدية من الأنشطة
				التشغيلية
				التدفقات النقدية من
				الأنشطة الاستثمارية
(X) (X)		(X) (X)	(X) (X)	شراء عقارات وآلات
				ومعدات
X X		X X	X X	المتحصلات من بيع
				عقارات وآلات
				ومعدات
X X		X X	X X	المتحصلات من بيع
				الاستثمارات
(X) (X)		(X) (X)	(X) (X)	شراء أسهم بعملة
				أجنبية
(X) (X)	(X) (X)	(X) (X)	(X) (X)	صافي التدفقات
				النقدية من الأنشطة
				الاستثمارية
				التدفقات النقدية من
X X		X X	X X	الأنشطة التمويلية
				المتحصلات من
				القروض
(X) (X)		(X) (X)	(X) (X)	تسديد القروض

إرشادات التنفيذ

	X X	(X) (X)	X X	X X	صافي التدفقات المالية من الأنشطة التمويلية
	X X	(X) (X)	X X	X X	صافي الزيادة/النقص في النقد ومعادلات النقد
	X X	(X) (X)	X X	X X	النقد ومعادلات النقد في بداية الفترة
	X X	(X) (X)	X X	X X	النقد ومعادلات النقد في نهاية الفترة